مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

مكافحة الإرهاب

المفاهيم-الإستراتيجيات-النماذج

الكتـــاب 102 يونيو (حزيران) 2015

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

السياسية الروسية في مكافحة الإرهاب

مراد بطل الشيشاني(*)

الفراغ الذي نشأ في المنطقة الأوروآسيوية التي تضم آسيا الوسطى والقوقاز، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لعب دوراً أساسياً في تشكيل الإطار العام للرؤية الروسية للتعامل مع ما يوصف بـ«الإرهاب». وبطبيعة الحال شكل الصراع الشيشاني- الروسي، واحداً من أهم الصراعات في المنطقة لتاريخيته، وكثافته في مفاصل رئيسة من المنطقة، إضافة إلى حجم العنف المسلح فيه. والأهم في سياق هذه الورقة، مفاصل السياسة الروسية ضد «الإرهاب»، ومراحله المختلفة.

(*) باحث أردني مختص في شؤون الجماعات الإسلامية ومنطقتي الشرق الأوسط وشمال القوقاز.

عاملان أساسيان حددا تطور السياسة الروسية في هذا السياق، أولهما: تطور السياسة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والتغيرات التي حلت بالحركات الإسلامية في الشيشان منذ الحرب الشيشانية الأولى عام 1994[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 كما لعبت دوراً أساسياً في تحولات القوى في العالم وتوجهات دوله؛ فقد كان لها انعكاس على القضية الشيشانية، والسياسة الروسية بالتالي، لأسباب عدة، منها: أن الصراع قائم في منطقة عدت من أولويات الإستراتيجية الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنذ إعلان الحرب ضد الإرهاب، ابتداء من أفغانستان إثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر (أيلول)، كما أن صراع الشيشان قائم مع دولة عظمى محتملة في النظام العالمي في تشكله غير المتبلور بعد، وهي روسيا. وإن الحديث في هذا الإطار يدور في حركة إسلامية، جزء منها له علاقة بشكل التدين المتهم بالإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التيار السلفي الجهادي.

مرّت السياسة الروسية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بطورين يعبران عن توجهين ثقافيين سياسيين طالما تنازعا خيارات النخب الروسية عبر التاريخ: الأوراسية والتغريبية، وبالتالي حددتا السياسة والسلوك الدوليين لروسيا، ومن ضمنهما سياسات مكافحة ما يعرف بـ«الإرهاب» وما الشعار النسري للدولة، ذو

---

(1) انقسمت الحركة الإسلامية فى الشيشان إلى تيارين: تيار صوفي، وتيار سلفي جهادي، أما التيار الصوفي فهو التيار التقليدي للحركة الإسلامية، وهو الذى مارس –تاريخياً– عملية المقاومة ضد الغزو الروسى منذ سنة 1785، وهو التيار المعبر عن تزاوج أو مماهاة الدين الإسلامى بالشخصية القومية الشيشانية، ويعبر عن هذا التيار قسمان: القسم النقشبندي (وهو أول من أدخل الإسلام إلى بلاد الشيشان) وقسم قادري برز بعده، وكلتا الطريقتين لعبتا دوراً مميزاً في تفاعلات السياسة الشيشانية الداخلية، وفي مقاومة روسيا. ويتميز هذا التيار بخصوصية عن باقي التيارات الصوفية في المشرق بجهاديته وممارسته الدور التعبوي للشيشان ضد روسيا، وبذلك كان حركة سياسية ـ اجتماعية بامتياز. أما التيار السلفي الجهادي، وهو التطور المعاصر للحركة الإسلامية في الشيشان، فبرز بفعل تطور الاتصالات ووفود الأفكار الإسلامية الحركية من المركز الإسلامي، عدا عن وفود أشخاص معبرين عن هذا التيار للإسهام في قتال الروس منذ الحرب الأولى (1994–1996) وهذا التيار يزاوج بين الفكرة السلفية الداعية إلى تنقية المجتمع الإسلامي من الشوائب، وإنشاء الدولة الإسلامية على غرار العهد الأول للإسلام، وبين الفكرة الجهادية الداعية إلى أسلوب العنف لتحقيق الدولة الإسلامية. وقد كانت الحرب الأفغانية في بداية ثمانينيات القرن المنصرم مختبر هذا التيار بفعل تزاوج الأفكار الخليجية –خصوصاً السعودية– التى دعمت تلك الحرب –آنذاك– مع الفكر الجهادي الذي تساوق مع الحرب نفسها، وهذا التيار يتميز بانتشاره في العالم لتعبيره عن الخصوصية (السلفية) والاحتجاج (الجهادية). وهذا التيار دخل في طوره الأخير إلى تشكيل نوع من الحركة المحلية ممثلة بإمارة القوقاز الإسلامية التي تعد مظلة للحركات المسلحة في شمال القوقاز (انظر دراستنا: الحركة الإسلامية في الشيشان والصراع الشيشاني– الروسي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2002).

الرأسين المتعاكسين (شرق غرب) إلا تعبير عن هذا التنازع.

التنازع بين الأوراسية والتغريبية بدأ مع الطور التغريبي في السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو التوجه الذي يعد –روسيا– جزءاً من المنظومة الغربية، والذي برز منذ بطرس الأكبر الذي وجه روسيا إلى هذه الوجهة في القرن السابع عشر، وتمثل بسلوك روسيا في علاقاتها الدولية، وفي سياستها الداخلية، حيث انفتحت روسيا على الغرب. وقد برز بداية التسعينيات من القرن العشرين مصطلح «الشراكة الإستراتيجية» مع الولايات المتحدة، والدعوة للتعاون في حل المشكلات الدولية. واتساقاً مع ذلك جاء سلوك روسيا تجاه الدول التي انبثقت عن الاتحاد السوفيتي فوقعت معاهدة الكومنولث سنة 1991، ودعت إلى علاقات تناظرية مع تلك الجمهوريات، وتعاون اقتصادي دون العودة إلى العلاقات التاريخية التي تتميز بسيطرة موسكو كمركز على تلك الدول كأطراف.

لم يستمر التوجه التغريبي الروسي، مع تزايد النزعات القومية نهاية 1993، وتزايد مشاعر الإحباط بسبب الحالة الاقتصادية، وبروز الحديث عن فساد الجيش، والأهم من ذلك طرح مشروع توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق لدول عدتها موسكو –تاريخياً– من مناطق نفوذها، وهو الأمر الذي يعني إضعاف روسيا عملياً. ولكل الأسباب السابقة برز نزوع أوراسي لدى السياسة الروسية سعى لإثبات روسيا كدولة عظمى، واستعادة نفوذها في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز مبدأ (Near abroad) (الجوار القريب) الذي يعتبر آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسية ستضطر لحمايتها ولو بالقوة العسكرية إذا ما تهدد ذلك النفوذ، بحجة حماية الأقليات الروسية هناك.

وعلى إثر هذا النزوع الجديد تدخلت روسيا في جورجيا ـ أبخازيا، وفي طاجيكستان، وفي أذربيجان وغيرت الحكام في تلك البلدان، وأعلنت الحرب المسلحة في الشيشان نوفمبر (تشرين الثاني) 1994. إلا أنها وبعد هزيمتها في الشيشان، وبعد فترة من التخبط، عاودت الدخول إلى الشيشان سنة 1999، بعد أن منح التيار

السلفي الجهادي الفرصة لذلك التدخل وإثبات مكانة روسيا كدولة عظمى بقيادة فلاديمير بوتين، وإرضاء لسخط العسكريين بنزوع أوراسي جديد، إنما بضابط لهذا السلوك السياسي، وهو مكافحة «الإرهاب الإسلامي» للإفادة من دعم الغرب من ناحية، وكسب الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، التي تخشى من النفوذ الإسلامي الحركي المتزايد في بلدانها، من ناحية ثانية[2].

وعلى الرغم من عدم تحقيق روسيا لنصر حاسم في الشيشان، وإن كانت قد كسبت تأييد الرأي العام الروسي لحملتها في الشيشان، بدا وكأن روسيا تعاود مكانتها، واتجهت نحو إيران والصين والهند، وأصبحت تنادي من خلال العقيدة الروسية الجديدة في السياسة الخارجية برفض سيطرة قطب أحادي على النظام العالمي، في إشارة للولايات المتحدة، الأمر الذي أشار إلى سعيها لترسيخ نزوعها الأوراسي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) جاءت فرصة لروسيا للخروج من مآزق عدة، كالبحث عن مكانة في العالم، والأزمة الاقتصادية، وكسب الرأي الغربي في حملتها على الشيشان، الذي طالما استمر في انتقاد انتهاكها لحقوق الإنسان، فأيدت روسيا الحملة الأمريكية على الإرهاب بشكل أدى إلى بروز إرهاص لشكل جديد في العلاقة مع الغرب، وهي أن تفرض روسيا نفسها كقطب دولي، وهو ما تمثل لاحقاً في الحرب في جورجيا عام 2008، أو إخضاع القرم عام 2014، لكن من الضروري الإشارة إلى أن مبدأ «مكافحة الإرهاب» بات حاكماً للسلوك الروسي منذ عام 1999 مع بدء الحرب الشيشانية الثانية، وإن كان إشكالياً بطبيعة الحال.

أولاً: مكافحة الإرهاب والشيشان

وقد اتبعت روسيا حلاً أمنياً- عسكرياً مكثفاً في التعامل مع الأزمة الشيشانية، لكن هذا امتد إلى حل سياسي، واقتصادي أتى لاحقاً، لكن الأولوية كانت للحل الأمني العسكري، مستفيدة من تأييد الرأي العام للقادم الجديد آنذاك: بوتين، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) التي عدتها روسيا فرصة لوقف انتقادات

(2) انظر: مراد بطل الشيشاني، المرجع السابق، ص99-100.

الدول الغربية لسياستها في الشيشان، فعمدت على إثر تأييد الحملة الأمريكية في أفغانستان، إلى إطلاق يدها في الشيشان[3].

قامت السياسة الروسية على محورين أساسيين، لكنهما متداخلان: عسكري/ أمني، وسياسي:

القمع والاغتيالات

عمدت روسيا منذ تجدد القتال عام 1999 في الشيشان إلى فرض تعتيم إعلامي، بعدم السماح للإعلام الأجنبي بتغطية الحرب إلا من خلال الجيش الروسي. كما عمدت إلى كسب الرأي العام الروسي مع ثلاثة تفجيرات هزت مباني في العاصمة موسكو، ومنعت دخول الإعلام الأجنبي إلى الشيشان، وتفردت بالتغطية لحربها عبر وزارة الدفاع. وهو ما جعلها –بالتالي- تمارس حرباً وحشية باسم «مكافحة الإرهاب»، بدءاً بسياسة القصف الجوي الماسح للمنطقة، ومن ثم ما عرف بسياسة «زاتشيسكي» وتعني بالروسية «التطهير» حيث يتم اعتقال أو قتل الذكور القادرين على حمل السلاح ما بين سني (16) و(50) عاماً، بمجرد التفتيش العادي، عدا عن تمشيط قرى بأكملها [4].

هذا، كما عمدت روسيا إلى إستراتجية عسكرية- أمنية تقوم على تصفية القيادات الشيشانية جسدياً، بدءاً بـ«جوهر دودابيف»، ومروراً بـ«زيلمخان يندربابيف»، وصولاً إلى «مسخادوف»، وامتدت إلى القيادات الجهادية كشامل باسييف، أو من المقاتلين الأجانب مثل: خطاب، وأبي الوليد الغامدي، وأبي حفص الأردني... إلخ. سياسة التصفية الجسدية الروسية هذه استندت على فكرة أن تصفية القيادات ستؤدي إلى تفتيت هياكل المقاومة، ولكن هذا لم يصح، بل على العكس، كانت تدفع

(3) الإندبندنت البريطانية، 4 أكتوبر (تشرين الأول) 2002.

(4) Murad Batal al-Shishanim Worsening Humanitarian Situation in Chechnya, Arab News (Saudi Arabia), Friday 16 September 2005.

إلى مزيد من التصعيد في الصراع[5].

ظاهرة قاديروف

على المستوى السياسي عمد بوتين أولاً إلى الرفع من دور الأجهزة الأمنية في الحرب، مستفيدًا من خلفيته الاستخبارتية. لذا؛ فإن إدارة الحرب لم تكن بيد الجيش، بل الاستخبارات. وثانيًا: منذ عام 2004، منع انتخاب رؤساء الحكومات المحلية في جمهوريات شمال القوقاز، وجعلهم بالتعيين، مما أفرز قيادات تنفذ سياساته وترتبط به مباشرة، ومعظمهم من خلفيات أمنية، ولكن المثال الأبرز، والأهم للسياسة الروسية، تمثل برمضان قاديروف في الشيشان، الذي ورث منصب رئيس جمهورية الشيشان الموالية لروسيا عن أبيه.

كان مفتي الشيشان السابق أحمد قاديروف أنموذجاً أساسياً لروسيا لاستقطاب الصوفيين، الذين طالما قادوا المقاومة ضد الاحتلال الروسي، ولكنهم باتوا متخوفين من تزايد النزعات السلفية، وبالتالي فإن روسيا، وعبر المفتي السابق للشيشان، استطاعت استقطابهم. فباعتباره رجل دين سابقاً، وله امتدادات قبلية، فقد فوضته روسيا بتنفيذ دور أكبر من الشيشان، وهو استعادة تجربة ما عرف إبان الحكم السوفيتي بـ«الإسلام الرسمي»، وهم رجال العلم المعينون من قبل الدولة لتسويغ المواقف والسياسات. اغتيل قاديروف الأب العام 2004 ليتولى ابنه رمضان الرئاسة، ويستمر في السياسة ذاتها، وليتحول الصوفيون، وتحديداً الطريقة القادرية، ولأول مرة منذ ما يزيد على قرن ونصف، إلى صف روسيا، وهو الأمر الذي ضرب المقاومة، ودفع -ضمن أسباب أخرى- المسلحين الأقرب للجهاديين إلى توزيع نشاطهم في شمال القوقاز كله وليس حصراً في الشيشان.

(5) Murad Batal Al-Shishani, Did Russia Escalate Tension in Chechnya by Assassinating Maskhadov?, Central Asia-Caucasus Analyst (Washington DC.),VO. 6 NO. 6, 23 MARCH 2005.

ثانياً: ردة الفعل (إمارة القوقاز الإسلامية)

كان من مظاهره الركون إلى العمل الاستخباراتي في الحرب إستراتيجياً قتل قيادات المسلحين الشيشان، وبالتالي تفكيك هياكله، كما أشير من قبل. وعمليات القتل بدأت في ظروف مختلفة طالت معظم القيادات المدنية، ولكن هذه السياسة أفرزت -أيضًا- جيلاً جديداً من المسلحين في شمال القوقاز، والذين باتوا ينشطون عسكرياً وغير معروفين للأجهزة الأمنية الروسية، مما منح المسلحين في شمال القوقاز أفضلية في تنفيذ هجماتهم.

الأمر الآخر الذي ارتبط بسياسة بوتين اتباع سياسات التعيين، والركون إلى نخب استخباراتية، تعلي من الحل الأمني في شمال القوقاز أسهم في إذكاء التوتر في المنطقة عبر تزايد نسب الفساد والبطالة، نتيجة السياسات الاقتصادية، والأهم انتهاكات حقوق الإنسان، والتي لعبت كلها دورًا أساسيًا في تغذية المجموعات المسلحة.

مع تنصيب حكومة موالية لروسيا بقيادة رمضان قاديروف، باتت الشيشان هادئة نسبيًا، مشكِّلة نقطة تحول للمعطيات الميدانية في الإقليم، مع انتقال المقاتلين منها إلى الجمهوريات المجاورة التي كانت تشهد بروزًا لمجموعات مسلحة في الوقت ذاته، فظهرت داغستان، وأنغوشيا، وقبردين- بلقار كبؤر للعنف في إقليم القوقاز الشمالي، على الترتيب من حيث شدة العنف، وبمعدل هجمات تجاوز الـ(300) حالة عنف سنويًا، منذ عام 2007، أي عام الإعلان عن تأسيس «إمارة القوقاز الإسلامية»، التي باتت تُعد المظلة الأساسية التي تنشط تحتها المجموعات المسلحة في شمال القوقاز، ونفذت عمليات داخل موسكو بين عامي 2011 و2012، وأشهرها عملية محطة القطار في لوبيانكا، وعملية انتحارية في مطار دوموديدفو.

اللافت أن المناطق التي تشهد توتراً في شمال القوقاز كانت هادئة فيما عدا الشيشان حتى عام ما بعد عام 2005. وعلى ذلك بدأت تظهر مجموعات «جهادية محلية» في داغستان، وأنغوشيتيا، وقبردين-بلقار، وقراتشاي- تشركسييك. وظهرت -أيضاً- مؤشرات على وجود مثل هذه الجماعات في تتارستان التي كانت تقدم

كأنموذج لما يعرف بـ«الإسلام الروسي» المتصالح مع الدولة المركزية، مما يؤشر على أن روسيا وفق إستراتجياتها لمكافحة ما يعرف بالإرهاب دفعت إلى تهدئة الشيشان، لكن بقعة التوتر اتسعت[6].

كانت داغستان ذات الـ(31) قومية وما يزيد على الـ(81) لغة، وأنغوشيتيا وسكانها أبناء عمومة الشيشانيين برزتا منذ عام 2006 بقعتي تهديد مع عدد متزايد من الهجمات الانتحارية، وشكلتا مصدر الهجمات التي تقوم بها «إمارة القوقاز الإسلامية». ولكن منذ بدايات عام 2011 انضمت إليهما «قبردين- بلقار»، التي باتت توصف بأنها من أخطر الأماكن في شمال القوقاز، حيث ارتفعت الهجمات فيها مع بداية عام 2011 من أربعة إلى خمسة أضعاف عما كانت عليه من قبل.

عام 2011 قتل في داغستان (574) شخصاً، وبحسب المصادر الروسية، فإن الهجمات تراجعت من (1030) عام 2009 إلى (365) هجوماً عام 2011، أي بمعدل هجوم واحد كل يوم. وفي ظل التفاؤل الروسي -على ما يبدو- بهذه الأرقام بدأت فكرة الاستثمار الاقتصادي في القوقاز. وذلك على الرغم من أن الحكومة الروسية نقلت نحو (20) ألفاً من جنودها من قواعد في الشيشان إلى داغستان في العام ذاته.

كما أن حالة الاغتراب لدى الأجيال الجديدة في شمال القوقاز جعلتها عرضة لتأثير الأيديولوجية الجهادية، خصوصاً مع إضعاف الحركات القومية في المنطقة من جرّاء السياسات الروسية، حيث إن الجهاديين طالما سعوا إلى إيجاد موطئ قدم لهم في شمال القوقاز، منذ تراجع دور المقاتلين العرب في الشيشان عام 2003، وقد نشط التيار منذ عام 2008، في سياق بحثه عن ملاذات آمنة، في ترجمة عديد من أدبيات التيار إلى اللغة الروسية، وأيضًا شهدت المنطقة إنتاجًا لجهاديين محليين [7].

وعلى الرغم من هذا، ما زالت المظالم المحلية المحفز الأساسي للمجموعات

(6) John O›Loughlin , Edward C. Holland , Frank D. W. Witmer, The Changing Geography of Violence in Russia›s North Caucasus, 1999-2011: Regional Trends and Local Dynamics in Dagestan, Ingushetia, and Kabardino-Balkaria, Eurasian Geography and Economics, Vol. 52, Iss. 5, 2011.

(7) انظر للكاتب: تطورات القوقاز الشمالي والسلفيون الجهاديون، مركز دراسات الجزيرة، 6 مارس (آذار) 2011.

المسلحة في شمال القوقاز، ولم تشهد نزعات لتبني فكرة الجهاد العالمي، ولكن هذا لا يمكن فهمه كحقيقة قائمة، حيث إن الجهاديين ينظرون باهتمام بالغ للموقع الإستراتيجي لشمال القوقاز. وعمومًا، فإن المؤشرات السابقة، تظهر أن السياسة الروسية في شمال القوقاز، التي كان مهندسها بوتين، لم تعد ناجعة، مما يدفع باتجاه البحث عن حلول أخرى وسياسات جديدة، ولعل طرحاً جديداً يرتبط بمدخل اقتصادي في شمال القوقاز كان أحد الطروحات الروسية منذ عام 2012.

ثالثاً: المدخل الاقتصادي

وافق بوتين نهاية العام 2012 على مشروع استثماري ضخم في شمال القوقاز، يتضمن بناء منتجعات تزلج في الجمهوريات الشركسية، وخصوصاً على جبل البروز بكلفة (18) بليون دولار، وأيضاً تجهيز شطآن في جمهورية داغستان بكلفة (4.6) بلايين دولار. ومن مجموع الـ(22) بليون دولار قدمت الحكومة الروسية بليونين على أن يتم التمويل الباقي من مستثمرين أجانب. وترى الحكومة الروسية أن المشروع سيوفر (3000) فرصة عمل في إقليم شمال القوقاز، وبالتالي ترى أن هذا قد يلعب دوراً أساسياً في إضعاف المجموعات المسلحة[8].

المتحفظون على المشروع أثاروا عدداً من الإشكاليات أهمها: نسب الفساد العالية في المنطقة، وغياب الأمن فيها. فقد استهدفت منتجعات سياحية في قبريدن-بلقار من قبل المجموعات المسلحة هناك مرات عدة، وبالتالي تساءل كثيرون عما إذا كان المستثمرون سيغامرون بوضع أموالهم هناك.

الحكومة الروسية، راهنت من جانبها على تزايد حجم الطبقة الوسطى في روسيا. وتشير التقديرات إلى أن الطبقة الوسطى صارت تشكل (25٪) من الشعب الروسي بفضل ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فإن مثل هذا المشروع قد يشجع «السياحة الداخلية»، لكن هذا تراجع –أيضاً– مع تراجع أسعار النفط عام 2014،

(8) Valery Dzutsev, Putin Promises Economic Overhaul of North Caucasus, North Caucasus Analysis, Volume: 11 Issue: 2, July 16, 2010.

وتورط روسيا بالأزمة الأوكرانية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المشروع الضخم الذي طرحته الحكومة الروسية في شمال القوقاز، كان يعد تحولاً في السياسة الروسية تجاه المنطقة، فإن عدم طرح الإشكاليات البنيوية في المنطقة، من ناحية، وعدم تنفيذ تلك السياسات، خصوصاً في ظل تقديم الشيشان كأنموذج للتطور العمراني، والأمن، لكن دون مشروع اقتصادي ينمي المنطقة، من ناحية أخرى، فإن هذه السياسات -على أهميتها- لم تنفذ إلى الآن.

رابعاً: سوريا والمقاتلون الشيشانيون

في ما يتعلق بالسياسة الروسية في مكافحة ما يعرف بـ«الإرهاب» على المستوى الخارجي، فإن السياسة الروسية تمحورت حول استخدام «مكافحة الإرهاب» كأداة سياسية كما حدث في الشيشان. على سبيل المثال، قوائم المنظمات الإرهابية لدى روسيا وجهاز الأمن لديها الـ(FSB) تنوعت في ضمها لمنظمات إغاثة عربية (وتحديداً سعودية)، ومن ثم ومع التقارب المصري عام 2014 أدرجت الإخوان المسلمين في تلك اللائحة بنوع من الإرضاء للتحول المصري السياسي[9]. لكن حزب التحرير –مثلاً– بقي في تلك القوائم بحكم نشاطه في دول آسيا الوسطى[10].

ومع بروز تنظيم ما يعرف بـ«الدولة الإسلامية»، باتت روسيا ترى فيه تهديداً متزايداً، وقد أدرج التنظيم على آخر قوائم الإرهاب الروسية[11]، على الرغم من أن بوتين اعتبر التنظيم لا يشكل تهديداً مباشراً لدولته، لكنه حذر من وجود مواطنين من القوقاز وآسيا الوسطى يقاتلون في سوريا[12].

لقد شكلت الأزمة السورية، في عامها الخامس، وفي ظل صراع مسلح،

(9) Reuters, 29 March 2015.

(10) news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/5223458.stm 28 July 2006

(11) http://www.rferl.org/content/islamic-state-russia-terror-organizations-unified-list/26873313.html

(12) روسيا اليوم، 26 مارس (آذار) 2015.

ووجود قوي للتيارات الجهادية، واحداً من المفاصل الرئيسة للرؤية الروسية لما تصفه بـ«الإرهاب»، وذلك على مستويين: الأول هو تبني مقولات النظام السوري، واتهام الغرب، وحلفائه بدعم المجموعات المسلحة المعارضة على الأرض دون تمييز بينها[13]، فيما عدا الإشارات الأخيرة إلى تنظيم ما يعرف بـ«الدولة الإسلامية»، وبالتالي تقديم روسيا باعتبارها أنموذجا ناجحاً، ومغايراً للأنموذج الأمريكي في مكافحة «الإرهاب»، حيث إن روسيا هي أكبر داعمي نظام بشار الأسد، وبالتالي فإن منظوري الطرفين لـ«الإرهاب» متشابهان، خصوصاً في سوريا.

لكن على المستوى الآخر، فإن المنظور الروسي للأزمة السورية يرتبط –أيضاً– بوجود مقاتلين في سوريا من مناطق تعدها جزءاً من الفيدرالية الروسية (شمال القوقاز)، أو من مناطق تعدها مناطق نفوذ (أذربيجان وآسيا الوسطى)، وهو ما يثير قلقاً أمنياً لدى روسيا.

جزء من الحديث عن وجود مقاتلين شيشانيين في روسيا يرتبط –في كثير من الأحيان– بالصورة النمطية التي أوجدتها روسيا للشيشانيين، خلال فترة الحربين، بوصفهم بـ«الوهابيين» كامتداد لصورة نمطية تجلت في الاستشراق الروسي والسوفيتي، ولكن بمسميات مختلفة [14].

لكن، بالنسبة للمقاتلين الشيشانيين شكلت سوريا أول جبهة خارج إقليم شمال القوقاز؛ على الرغم من الكثير من التقارير الإعلامية المغلوطة عن وجودهم في مناطق نزاعات مختلفة. وأيضاً عكس التقارير الإعلامية، لم يرتبط كثيرون منهم بتنظيم ما يعرف بـ«الدولة الإسلامية» [15]، بل لهم تنظيمهم الخاص الذي يعرف بـ«جيش المهاجرين والأنصار»، ويقدر عددهم بما بين (400) إلى (700) مقاتل،

---

(13) انظر حواره مع صحيفة الأهرام، 9 فبراير (شباط) 2015، على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/News/51452/25/NewsPrint/359072.aspx

(14) John Russell, Terrorists, bandits, spooks and thieves: Russian demonisation of the Chechens before and since 9/11. Third World Quarterly, Vol. 26, No. 1, (2005), pp.101-116.

(15) Murad Batal al-Shishani, Syria crisis: Omar Shishani, Chechen jihadist leader, www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25151104

ينقسمون إلى قسمين أساسيين: الأول من الطلاب الشيشانيين الذي كانوا يدرسون العربية والدين الإسلامي في الدول العربية. والثاني، شيشانيون قدموا من وادي بانكيسي، شمال شرقي جورجيا، وقسم قليل جاء من الشيشان التي تحكم بجهاز أمني قوي من قبل قاديروف.

وعلى الرغم من أن إمارة القوقاز الإسلامية كانت قد تحفظت على ذهاب المقاتلين إلى سوريا، وحثتهم على الانضمام لهم في شمال القوقاز، لكنها راجعت موقفها باعتبار افتقاد التنظيم للموارد، عكس المجموعات المسلحة في سوريا. لذا؛ فإن مصدراً في شمال القوقاز، يفسر ذهاب هؤلاء الشبان إلى سوريا، وليس شمال القوقاز بقوله: «تبقى سنة معلقاً حتى يتم قبولك، وحين تقبل تبدأ بالتنقل بين الشقق فتستشهد قبل أن تصل الجبال (...) كما أنه لا يوجد معسكرات تدريب كتلك التي في سوريا، ولا يوجد دعم كافٍ ليستوعب الجميع، لذلك سوريا أصبحت ميدان تدريب وتمت الإفادة منها (...) نشعر بالخجل من وجودنا في سوريا والقوقاز محتلة، ولكن الشبان يعودون بعد أن يتدربوا. أحد الرفاق أنهى دورة المتفجرات وذهب إلى الجبال مباشرة (...) وبهذا المعنى فإن الإمارة مستفيدة بشكل كبير من ذهاب الشباب إلى سوريا، فهم يعودون كوادر جاهزين»[16]. وهذا ما يفسر التخوف الروسي، من الوضع السوري، ووضعه ضمن أولويات مكافحة ما يعرف بـ«الإرهاب».

خاتمة

اتسمت السياسة الروسية فيما يتعلق بمكافحة ما يوصف بـ«الإرهاب» بخواص عدة، أهمها: النظرة للموضوع من خلال الأزمة الشيشانية، والرؤية الجيوبوليتيكية لشمال القوقاز، وإعلاء البعد الأمني والعسكري في التعامل مع هذا الملف، والأهم أنها تشكل أداة في السياسة الخارجية، خصوصاً في ظل الاستقطاب الحاد مع الولايات المتحدة، في حقبة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001.

(16) Murad Batal al-Shishani, Chechens drawn south to fight against Syria›s Assad, www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-24999697

وعلى الرغم من طرح بعض المحاولات بشأن التعامل الاقتصادي، الذي يشكل، جزءاً أساسياً من «المظالم المحلية» في شمال القوقاز التي تفسر تصاعد نشاط المجموعات المسلحة، فإن الطروحات لم تكن واقعية، ولا جادة، والأهم –أيضاً– أنه لم تقدم خطة شاملة تجيب عن التساؤلات الأساسية التي ترتبط بالحريات، والحقوق في المنطقة، لكن الأنموذج الأمريكي، ارتبط بتجاوزات كثيرة، دفعت روسيا لأن تقدم نفسها باعتبارها أنموذجاً بديلاً، وخصوصاً أن محاولات التقارب مع الدول ذات الغالبية المسلمة كانت تقدم روسيا باعتبارها إطاراً لأنموذجها.

فعلياً، قامت السياسة الروسية، على إعلاء البعد الأمني– العسكري، الذي وإن حقق نجاحاً في فترات مختلفة منذ الحرب الشيشانية الثانية عام 1999، لكن من الواضح أن النشاط المسلح في شمال القوقاز لم ينتهِ على الرغم من السنوات الكثيرة التي مرت على المنطقة، والأهم: يلاحظ أن تلك المجموعات قادرة على إنتاج أجيال جديدة من هؤلاء المقاتلين، مما يطرح تساؤلات عدة عن نجاعة تلك السياسات منذ منتصف التسعينيات فيما يتعلق بمكافحة «الإرهاب».